اسرائيل. والثانية، هي الجدلية المحلية، الساعية الى انشاء رابط اساس داخلي، وانجاز «الاردنة»، بعد ان عجزت عن استعمال فلسطين لاغراض التقاسم مع اسرائيل، في اعتبارها الضفة الفلسطينية فائضاً جغرافياً امكن، اخيراً، الاستغناء عنه. والثالثة هي الجدلية السياسية الآيلة الى التحلّل، بصورة كلية، من تبعات المواجهة مع اسرائيل، بعد ان اعتبرت القضية الفلسطينية، ردحاً من الزمن، كسور الحساب لاستعمالها في تدوير حسابات التسوية الكبرى في المنطقة. ولا تخلو، طبعاً، اي من الجدليات الثلاث من نزر يسير يمثل كلاً منها. وتشهد المرحلة الحالية، كما سنرى في خاتمة هذه الدراسة، تداخلاً فعلياً لهذه الجدليات معاً، بصورة يغلب فيها تضاؤل النظرة الى «قومية» النزاع مع اسرائيل، ومسلكاً متمايزاً للتعامل مع القضية الفلسطينية، ولو بصورة غير مباشرة.

جدلية القومي والاقليمي

ان بعض الدقّة في رصد شخصية سوريا السياسية، منذ مطلع القرن الحالي وحتى الوقت الراهن، قد يحمل الباحث الى تعيين مستويين تأرجحت تلك الشخصية بينهما؛ الاول يطاول الخطاب القومي، والآخر يقع في حدود الخطاب الاقليمي. واذا ما شئنا الاستطراد، هنا، فاننا نلحظ ان هذا التأرجح كان قائماً بين ما طالب الامير فيصل بن حسين به، اي توحيد سوريا «في حدودها الطبيعية»، حيث اعتبرت فلسطين الجزء الجنوبي من الدولة السورية، وبين اضطرار زعماء الحركة الوطنية السورية، في منتصف الثلاثينات، الى تبني سياسة اكثر براغماتية في الكفاح من اجل استقلال سوريا «المصغرة»، من خلال التنازل، ولو المؤقت، عن حلم سوريا الكبرى[١].

هذا التأرجح الضمني سوف يتأكد لاحقاً، حتى بعد تسلّم حافظ الاسد لزمام السلطة في العام ١٩٧٠، والذي لم يشكّل، في هذا المجال، انقطاعاً مباشراً. فعندما كانت مرحلة «الصراع على سوريا»[٢]، اتضح الخطاب القومي العروبي، كاطار للشرعية الايديولوجية، بأجلى صوره؛ وعندما تصالحت سوريا الراهنة مع ذاتها، وانتقلت من مرحلة البحث عن الذات في داخلها الى مرحلة اثبات هذه الذات على ما حولها من الكيانات والقوى الصغيرة، ادارت الظهر، بصورة غير معلنة، للشرعية الايديولوجية النابعة من العروبية، واتجهت «من بلد ضعيف، هشّ، سريع العطب، الى دولة تبدو قوية ومستقرة، والى قوة اقليمية في منطقة الشرق الاوسط... فسوريا التي كانت، لعقود متتالية خلت، هدفاً سهلاً لسياسات جيرانها العرب التوسعية، ولخطر القدرة العسكرية الاسرائيلية المتنامية، اصبحت، تحت قيادة الاسد، احدى أكثر قوى المنطقة نفوذاً وتأثيراً»[٣].

انما ما يهمنا، هنا، هو علاقة الجزء الاقليمي (وقد تمأسَس في سوريا) بالكل العربي. لقد تميّز عقد السبعينات بتحولات جذرية في المفاهيم والتطلعات والممارسات السياسية، جعلت من سوريا السبّاقة الى التوكيد على عروبة، او لون منها يستطيع ان يفي بأغراض متعددة في آن. ويقوم هذا النهج على معادلة متداخلة العناصر بين الجيو ـ استراتيجي (الاقليمي) والايديولوجي (القومي)؛ فالاول مفهوم شمولي متكامل ينطلق من الجغرافيا الطبيعية والمتطلبات الامنية والعسكرية المرتبطة بها، ويهدف الى ضمان الأمن السياسي، والعسكري، والاقتصادي، للدولة التي تضعه[٤]. وهذا المفهوم الجيو ـ استراتيجي يتخطى، في بعض الاحيان، حدود الجغرافيا والكيانية السياسية للدول والحركات، ويتخطى، كذلك، حصرية المفاهيم الدستورية والقانونية المتعارف عليها، ممّا يولّد تناقضاً حاداً بين ضرورات «المدى الحيوي» الذي يستهدفه المفهوم عينه، وبين متطلبات سيادة الدول والحركات التي يمتد اليها هذا المدى. ويُجرى، بالعادة، تخطي هذا التناقض، امّا عبر احلاف